مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد السابع والعشرون– تشرين الثاني ٢٠٢٣–ربيع الاخر ١٤٤٥
ISSN-2536-0027

تحليل النظم السياسية ذات الحزب الواحد وآثارها على الحكم والحقوق الإنسانية (النظام السياسي الصيني أنموذجاً)

م.د.سيناء علي محمود
تدريسيه في كلية العلوم السياسية/قسم النظم السياسات العامة/ جامعة النهرين
Sinai.Ali@nahrainuniv.edu.iq

ملخص

تتأكد أهمية الدور الذي تحتله الأحزاب السياسية داخل الدولة والمجتمع في الأنظمة السياسية المعاصرة، وهي تشكل إحدى المكونات الفاعلة والمؤثرة ضمن مؤسسات وهيئات الدولة ونظامها السياسي، ولهذا تشكل دراسة موضوع الأحزاب السياسية ركناً مهماً في دراسة النظم السياسية، والتي يمكن من خلالها فهم عوامل التأثير، والقوى الفاعلة، والتركيب البنيوي لمؤسسات الدولة، والظواهر المكونة للنظام السياسي، وخاصة فيما يتعلق بالمشاركة السياسية، وأسلوب تداول السلطة، والوقوف على مستوى واتجاه الثقافة والوعي السياسي للمواطن، وعملية تحديد الهدف السياسي للنظام، وتأتي هذه الأهمية من خلال ممارسة الوظائف والأدوار التي يمكن أن تضطلع بها الأحزاب في مجمل النشاط السياسي علي مستوى الأفراد وعلى الصعيدين المحلي والوطني، كوسيلة للوصول إلى السلطة، وكأداة مناسبة في جمع وتنظيم وتعبئة الجماهير لمساندة القضايا التي تهم الشأن العام والمصلحة العامة، وتوفير غطاء الشرعية الجماهيرية للسلطة والمعارضة معاً، ودورها في العملية الانتخابية وتكوين الإرادة الحرة للناخبين، وكذلك في خلق وتشكيل الرأي العام واتجاهاته.

ولكن تحديد هذه الأدوار في الواقع العملي يتأثر بشكل كبير بنوع النظام الحزبي الذي تباشر الأحزاب نشاطها وأدوارها في ظله، وتبحث هذه الدراسة في صنف مهم من صنوف حقوق الإنسان والمواطنة وهي الحقوق السياسية، في علاقتها مع نظام الحزب الواحد، والتي تكون أول ما يُنتهك في ظل الأحادية الحزبية، وذلك بسبب العلاقة الوثيقة بين هذه الحقوق وبين نظام الحكم، كحق الانتخاب والترشح، حق تشكيل الأحزاب والجمعيات، حق حرية الرأي والتعبير، وحق تولي الوظائف العامة.

قامت الدراسة بتحري النصوص الدستورية والمبادئ القانونية لبيان أهمية هذه الحقوق، باعتبار أن هذه الحقوق أصبحت جزء من القانون الدولي لحقوق الإنسان، لذا فإن إقرار هذه الحقوق وضمان ممارستها يعود بالنفع الكبير على المواطن والنظام السياسي والمجتمع مجتمعين، لأن مشاركة المواطن في شئون الحكم ووضع السياسات العامة يقوي روح الانتماء للوطن والواء للهوية الوطنية، وهذا ما يشكل في النهاية عوامل ومرتكزات البنية الأساسية التي يقوم عليها النظام السياسي الرشيد.

ABSTRACT

The importance of the role that political parties occupy within the state and society is confirmed in contemporary political systems, and they constitute one of the active and influential components within the institutions and bodies of the state and its political system. Therefore, studying the subject

ISSN–2536–0027

of political parties constitutes an important pillar in the study of political systems, through which influence factors and forces can be understood. The actors, the structural composition of state institutions, and the phenomena that make up the political system, especially with regard to political participation, the method of transferring power, determining the level and direction of the culture and political awareness of the citizen, and the process of determining the political goal of the system, and this importance comes through the exercise of the functions and roles that it can assume. Parties in all political activity at the individual level and at the local and national levels, as a means of reaching power, and as an appropriate tool in gathering, organizing and mobilizing the masses to support issues that concern public affairs and the public interest, and providing the cover of popular legitimacy for both the authority and the opposition, and their role in the electoral process and the formation of the free will of voters. And also in creating and shaping public opinion and its trends.

However, the definition of these roles in practical reality is greatly influenced by the type of party system under which the parties carry out their activities and roles. This study examines an important class of human and citizenship rights, which are political rights, in their relationship with the one-party system, which are the first to be violated under uni-partisanship, due to the close relationship between these rights and the government system, such as the right to vote and run for office, the right to form parties and associations, the right to freedom of opinion and expression, and the right to hold public office.

The study investigated the constitutional texts and legal principles to demonstrate the importance of these rights, given that these rights have become part of international human rights law. Therefore, recognizing these rights and ensuring their practice is of great benefit to the citizen, the political system, and society together, because the citizen's participation in governance affairs and the development of public policies It strengthens the spirit of belonging to the homeland and the banner of national identity, and this ultimately constitutes the factors and foundations of the basic structure on which a rational political system is based.

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد السابع والعشرون– تشرين الثاني ٢٠٢٣–ربيع الاخر ١٤٤٥
ISSN-2536-0027

مقدمة:

يعتبر النشاط الحزبي هو أساس العملية السياسية داخل الدولة، وكلما كان النشاط الحزبي داخل الدولة نشطاً وفاعلاً، كانت العملية السياسية أكثر إيجابية وديناميكية. وتتعدد الأنظمة الحزبية التي تأخذ بها الدول، وترتكز دراسة الأحزاب السياسية على كيفية حضور هذه الأحزاب في تركيبة الحياة السياسية للنظام السياسي في كل دولة، وذلك من خلال عدد الأحزاب وحجمها، وطريقة التعاون فيما بينها وكيفية تداولها للسلطة، وفي إطار ذلك يمكن ان نميز في الأنظمة السياسية المعاصرة بين ثلاث انواع من الأحزاب السياسية وهي نظام الحزب الواحد، والثنائية الحزبية، والتعددية الحزبية، ولكل نظام حزبي من تلك الأنظمة من المزايا والعيوب التي يختلف أو يتفق عليها الباحثون في حقل العلوم السياسية، ولكن تظل توجهات كل دولة والظروف الخاصة بها هي التي تحدد الشكل الأكثر ملائمة لها من الأنظمة الثلاثة.

وغالباً ما يتم النظر لكل من نظام الثنائية الحزبية والتعددية الحزبية على أنهما أنظمة ديمقراطية، على خلفية الشفافية والمسئولية الحزبية التي توفرها تلك الأنظمة، بالإضافة إلى عدم تركيز السلطة واتخاذ القرار في يد الزعيم الأوحد، وذلك على عكس نظام الحزب الواحد الذي عادة ما يتم النظر إليه على أنه نظام غير ديمقراطي يقوم على أساس حكم الفرد، والتركيز المطلق للسلطات في يد الزعيم والذي يكون غالباً في الوقت ذاته زعيماً للحزب الأوحد الذي يمارس نشاطاً سياسياً.

وفي نظام الحزب الواحد تختلط الدولة بالحزب والحزب بالدولة، فيخرج الحزب عن إطار النشاط السياسي الحزبي المتعارف علية والذي يتضمن مراقبة الحكومة ومسائلتها، أو في حالة أن يكون الحزب هو الحزب الحاكم فيتم مسائلته أمام البرلمان، ولكن الحال ليس كذلك في نظام الحزب الواحد، فالحزب الواحد هو الذي يضع السياسات العامة للدولة وينفذها، كما أنه يضع المسئولين الحكوميين الكبار في مواقعهم وهم بالتالي لابد أن يكونوا أعضاء في الحزب حتى يتمكنوا من تولي هذه المناصب.

هذا، ويتضمن البحث مقدمة وثلاثة مباحث وخاتمة، كالتالي:

١- مقدمة.
٢- المبحث الأول: انواع الأنظمة الحزبية وتأثير النظم الانتخابية على الأنظمة الحزبية.
٣- المبحث الثاني: نظام الحزب الواحد وتأثيره على نظام الحكم والحقوق الإنسانية.
٤- المبحث الثالث: دراسة حالة نظام الحزب الواحد في الصين.
٥- خاتمة.

المشكلة البحثية:

تكمن المشكلة البحثية في بيان مدى تأثير النظم السياسية ذات الحزب الواحد على الحكم والحقوق الإنسانية، وذلك من نواح عدة، منها ممارسة الحريات، الحقوق السياسية، تداول السلطة، وغيرها.

التساؤل البحثي الرئيسي:

ينبثق من المشكلة البحثية التساؤل البحثي الرئيسي، كالتالي:

هل تؤثر النظم السياسية ذات الحزب الواحد على نظام الحكم والحقوق الإنسانية؟

الأسئلة البحثية الفرعية:

ينبع من التساؤل البحثي الرئيسي عدد من التساؤلات الفرعية، كالتالي:

١- ما أشكال النظم السياسية من حيث النظام الحزبي؟
٢- ما طبيعة النظام السياسي القائم على الحزب الواحد؟
٣- ما تأثير نظام الحزب الواحد على نظام الحكم؟

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد السابع والعشرون– تشرين الثاني ٢٠٢٣–ربيع الاخر ١٤٤٥
ISSN-2536-0027

٤- ما تأثير نظام الحزب الواحد على الحقوق الإنسانية؟

هدف البحث:

يهدف البحث إلى تحليل النظام السياسي القائم على الحزب الواحد ومميزاته وعيوبه وتأثير ذلك على طبيعة نظام الحكم وكذلك تأثيره على الحقوق الإنسانية للمواطنين.

منهج البحث:

بناء على ما سبق، سيتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك بهدف تحليل طبيعة الأنظمة السياسية ذات الحزب الواحد وتأثير ذلك على نظام الحكم والحقوق الإنسانية.

المبحث الأول

أنواع الأنظمة الحزبية وتأثير النظم الانتخابية عليها

أولاً: المطلب الأول: أنواع الأنظمة الحزبية:

تنقسم الأنظمة الحزبية إلى ثلاثة أنواع، كالتالي:

١- نظام الحزب الواحد:

يقوم هذا النظام على وجود حزب سياسي واحد في الدولة، وهذا الحزب لا يسمح بقيام أحزاب أخرى إلى جانبه، ويعد نظام الحزب الواحد من النظم الحديثة نسبياً حيث انه لم يظهر إلا عُقب انتصار ثورة الاتحاد السوفيتي عام ١٩١٧، ثم ظهرت بعد ذلك في ألمانيا أبان الحكم النازي وفي إيطاليا في عهدها الفاشي، ثم انتقلت بعد ذلك في بعض الدول العربية مثل مصر، السودان، تونس، الجزائر وغيرها من الدول. [١]

وفي هذا النوع من الأحزاب يضم الحزب كل الموالين للحكومة وتكون السلطة الحقيقية بيد قادة الحزب، أما الوزراء والنواب ورجال الإدارة فهم أدوات مُسخرة بأمر ذلك الحزب لا يعملون إلا بتوجيهه، وينادي هذا الحزب بتجنيد الجماهير المساهمة في إيجاد الظروف الملائمة لتحقيق الحرية لهم، والى تنمية طبقة جديدة نابعة من الشعب لتقود التطور فيه ولتحل محل الطبقات القديمة ذات الامتيازات والمصالح. [٢]

يتضح إن فلسفة نظام الحزب الواحد يقوم على البعد عن نظام دولة المؤسسات الدستورية وأجهزتها ، والميل للأخذ بالنظام المركزي الصارم الذي بموجبه يمسك الحزب كافة السلطات السياسية والاقتصادية والعسكرية والقضائية ، كما يُحاول الحزب في ظل هذا النظام إعادة تشكيل المجتمع والتداخل في الحياة الشخصية للمواطنين بطريقة تسمح بالتحكم فيهم وتراقب تحركاتهم وتحدد حرياتهم ، لذا يرى جانب كبير من الفقه إن نظام الحزب الواحد لا يعد ضمن النظم الحزبية ، ذلك ان النظام الحزبي يجب ان يقوم على اكثر من حزب واحد ، كما إن الحزب الواحد لن يكون اكثر من اداة في يد الطبقة الحاكمة تسخره لمصلحتها ولتحقيق أهدافها ، وبصفة عامة فتعتبر النظم التي تعتنق نظام الحزب الواحد هي النظم الدكتاتورية وليس النظم الديمقراطية. [٣]

٢- الثنائية الحزبية:

يقصد بالثنائية الحزبية النظام الذي بموجبه يهيمن حزبان رئيسيان على كل الأصوات في كل الانتخابات تقريباً وعلى كل مستويات الحكومة، ونتيجة ذلك فأن كل المناصب تقريباً تكون للحزبين، وفي ظل هذا النظام يوجد عدد كبير من الأحزاب تؤلف عند اندماجها حزبين كبيرين يتبادلان موقع السلطة في النظام السياسي، ويكون بينهما قدر كبير من التنافس للحصول على الاغلبية. [٤]

وبمقتضى ذلك فأن نظام الثنائية الحزبية لا يعني مطلقاً وجود حزبين فقط في الدولة، فلا شيء يمنع وجود حزب ثالث أو احزاب اخرى، ولكن تبقى هذه الأحزاب أو ذلك الحزب قليلة التأثير في الحياة السياسية، وتوجد هذه الظاهرة في الكثير من الدول وعلى رأسها انكلترا حيث يوجد حزبان مسيطران هما حزب

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد السابع والعشرون– تشرين الثاني ٢٠٢٣–ربيع الاخر ١٤٤٥
ISSN-2536-0027

المحافظين وحزب العمال، بالإضافة الى وجود احزاب اخرى الى جانبها مثل حزب الاحرار والحزب الاجتماعي الديمقراطي. [٥]

وفي الأنظمة ذات الثنائية الحزبية يمكن التمييز بين الثنائية الحزبية الكاملة ، والثنائية الحزبية الناقصة ، فالثنائية الحزبية الكاملة تعني وجود حزبين سياسيين يتقاسمان أصوات الناخبين ، بحيث يتمكن أحد الحزبين من الحصول على الأغلبية المطلقة والحكم بمفرده ، وابرز مثال على ذلك بريطانيا حيث يتم تداول السلطة بين حزبي العمال والمحافظين ، كذلك في الولايات المتحدة الامريكية حيث يوجد الحزب الجمهوري والحزب الديمقراطي يحصل أحدهما دائماً على الأغلبية المطلقة في أحد مجلسي الكونغرس او كليهما ، وفي الواقع ان سبب وجود هذه الحالة في هاتين الدولتين هو نظام الانتخاب السائد فيها والقائم على الانتخاب الفردي بالأغلبية البسيطة التي تُمكن أحد هذين الحزبين من الحصول على أغلبية مطلقة في البرلمان . [٦]

اما الثنائية الحزبية الناقصة فتعني وجود حزبين كبيرين يتداولان السلطة ولكن لا يحصل أحدهما وحده على الأغلبية المطلقة في البرلمان فيلجئان معاً للائتلاف، أو الائتلاف مع أحد الاحزاب الصغيرة، وأوضح مثال على ذلك ما يحصل في ألمانيا حيث ان الحزب الديمقراطي المسيحي والحزب الاشتراكي الديمقراطي يتداولان السلطة فيما بينهما فيشكلان ائتلافا بينهما يسمى (الائتلاف الكبير)، او يقوم أحدهما بالائتلاف مع أحد الاحزاب الصغيرة كالحزب الليبرالي ويسمى عندئذ (الائتلاف الصغير). [٧]

٣- التعددية الحزبية:

يقصد به وجود عدد من الاحزاب السياسية (أكثر من ثلاثة احزاب) لا يملك أياً منها الأغلبية المطلقة في البرلمان ، مما يضطر الى تشكيل حكومة ائتلافية بين حزبين أو أكثر ، وتعود نشأة التعددية الحزبية الى اسباب واعتبارات اجتماعية وطائفية وعرقية ، اضافة الى النظام الانتخابي المتبع في الدول ، وتختلف الانظمة السياسية ذات التعددية الحزبية حسب النظام الانتخابي المعتمد ، فنظام الأغلبية على جولتين يؤدي الى التعددية المرنة من الاحزاب، وابرز مثال على ذلك الانتخابات الفرنسية منذ عام ١٩٥٨ لاختيار اعضاء الجمعية الفرنسية ، في حين نجد ان نظام التمثيل النسبي وفق القائمة النسبية والمطبق في دوائر انتخابية متعددة التمثيل ينتج عنه تعددية حزبية معتدلة ، أما في حالة الدائرة الانتخابية الواحدة على مستوى الدولة فينتج عنه تعددية حزبية مفرطة. [٨]

ثانياً: المطلب الثاني: تأثير النظم الانتخابية على الأنظمة الحزبية:

يلعب النظام الانتخابي دوراً كبيراً في رسم الخارطة الحزبية لأي دولة ديمقراطية، اذ تسعى الأحزاب ذات النفوذ والقوية الى اختيار نظام انتخابي يُكرس نفوذها ولا يسمح للقوى الطامحة بمنافستها، فمن غير المحتمل ان تدعم الأحزاب الموجودة التغيرات التي تتيح الإمكانية لأحزاب منافسة جديدة، الدخول في نظام الحزب السياسي مـالـم يكن هنالك موجب سياسي قوي، مما يترتب عليه إمكانية إعاقة خيارات تغيير النظام الانتخابي بالفعل [٩]

وتتأثر طبيعة النظم الخاصة بالأحزاب السياسية التي يتم تطويرها بشكل كبير بالنظام الانتخابي، ومن ذلك ما يتعلق بعدد الأحزاب السياسية الناشطة في المجالس التشريعية وأحجامها ، اما فيما يتعلق بالتماسك والانضباط السائد داخل الأحزاب ، فينتج عن اعتماد بعض النظم الانتخابية بروز التيارات والاتجاهات المتباينة داخل الحزب الواحد عن طريق التنافس والتصارع فيما بينها باستمرار ، في حين ان نظم انتخابيه اخرى ينتج عنها توحيد كلمة التيارات الحزبية ونبذ الانشقاقات الداخلية فيه ، وتؤثر النظم الانتخابية بكيفية

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد السابع والعشرون– تشرين الثاني ٢٠٢٣–ربيع الاخر ١٤٤٥
ISSN-2536-0027

قيام الاحزاب السياسية بحملاتها الانتخابية ، والتأثير في سلوكيات القيادات السياسية في هذه الاحزاب ، كما تؤدي بعض النظم الانتخابية الى تشكيل التحالفات السياسية فيما بينها ، في حين ان نظام انتخابي اخر قد يؤدي الى ابتعاد الأحزاب بعضها عن البعض الآخر. [١٠]

وقد تؤدي بعض النظم الانتخابية الى توسيع القاعدة الشعبية للأحزاب السياسية بأكبر قدر ممكن، أو قد تعمل على تقييدها وتضييق نطاق قاعدتها الشعبية داخل المناطق أو الطائفة أو القبيلة، فعلى سبيل المثال، يمتاز نظام الثنائية الحزبية بالتالي:

أ-تشكيل حكومة أغلبية من قبل أعضاء الحزب الفائز في الانتخابات، وتشكل المعارضة البناءة والمنظمة الحزب الخاسر (حكومة ظل).

ب -نيل الحكومة ثقة البرلمان.

ج-في حالة حصول الحزب الفائز على أغلبية برلمانية كبيرة، تسيطر الحكومة فعلياً على الهيئة التشريعية (البرلمان)، حيث يكون اقتراح مشاريع القوانين منها أو من أعضاء البرلمان التابعين لكتلتها، ومن ثم يضعف تقييد الحكومة من خلال القوانين والميزانية.

د-انتخاب المواطنين أعضاء البرلمان يمثل خطوة غير مباشرة لانتخاب الحزب ومن ثم رئيس الحكومة، فعندما ينتخب المواطن نائب يمثل حزب ما فهو اقر بالموافقة على ان يتولى رئيس الحزب رئاسة الحكومة.

بينما اعتماد نظام التعددية الحزبية، يؤدي إلى تحقيق ما يلي:

أ-عدم قدرة أي حزب على الحصول على أغلبية برلمانية كافية تؤهله لتشكيل الحكومة.

ب-تشكل حكومة ائتلافية، توفيقة، وهي غالبا ما تكون ضعيفة. خاصة وان رئيسها سيكون مشغولا بالتوفيق بين الأحزاب المؤتلفة مع حزبه، ومن ثم يكون تحت سيطرة البرلمان.

ج-إن المواطنون لا يختارون رئيس الحكومة وإنما يختاره رؤساء الأحزاب.

يتضح مما تقدم ان النظم الانتخابية تسهم بشكل كبير في تصنيف نظم الأحزاب السياسية وطريقة تنظيمها، فالنظام الانتخابي هو الذي يحدد النظام الحزبي، وبالتالي يتيح الفرصة لحزب معين دون غيره للفوز في الانتخابات. [١١]

المبحث الثاني

نظام الحزب الواحد وتأثيره على نظام الحكم والحقوق الإنسانية

أولاً: المطلب الأول: تأثير نظام الحزب الواحد على نظام الحكم:

تعتبر دولة الحزب الواحد single-party state، نظام الحزب الواحد one-party system هي نوع من الدول يكون فيها حزب سياسي واحد له الحق في تشكيل الحكومة، وعادة ما يعتمد على الدستور القائم. جميع الأحزاب الأخرى سواء المحظورة أو المصرح لها يسمح لها بالمشاركة المحدودة أو المراقبة في الانتخابات. أحياناً يستخدم مصطلح دولة الحزب الواحد بحكم الأمر الواقع للإشارة إلى نظام الحزب المهيمن، الذي، على عكس دولة لحزب الواحد، يسمح (على الأقل اسمياً) بالانتخابات الديمقراطية متعددة الأحزاب، لكن الممارسات القائمة أو توازن القوى السياسية يمنع بشدة المعارضة من الفوز في الانتخابات. ودول الحزب الواحد مبررة لعدد من الأسباب. أكثرها شيوعاً، يزعم أنصار دولة الحزب الواحد أن وجود أحزاب منفصلة يتعارض مع الوحدة الوطنية. يزعم آخرون أن الحزب الواحدة هو إرادة الشعب، ومن ثم فحقه في الحكم لا يمكن التشكيك في مشروعيته. [١٢]

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد السابع والعشرون– تشرين الثاني ٢٠٢٣–ربيع الاخر ١٤٤٥
ISSN-2536-0027

ويعتبر حزب ترورويك في ليبريا مؤسس أول دولة حزب واحدة في العالم، بالرغم من أن الأحزاب المعارضة لم يتم حظرها، إلا أن هذا الحزب قد هيمن على السياسة الليبرالية من عام ١٨٧٨ حتى ١٩٨٠. تم تشكيل الحزب من قبل المستوطنين الأمريكان السود وأحفادهم الذين يطلقون على أنفسهم الأمريكان الليبيراليين في البداية، كانت أيديولوجية الحزب متأثرة بشكل كبير بحزب ويك في الولايات المتحدة. بمرور الوقت، تطورت إلى نظام ماسوني حكم كل جانب من جوانب المجتمع الليبيري لأكثر من قرن من الزمان حتى الإطاحة به عام ١٩٨٠. في الوقت الذي لا يزال فيه حزب ترورويك موجوداً حتى الآن، إلا أن نفوذه قد تراجع بشكل كبير. [١٣]

ويتجسد النظام بوجود حزب سياسي واحد في الدولة، يحتكر النشاط السياسي فيها من الناحية القانونية والفعلية، ولا يسمح بقيام احزاب معارضة الى جواره. ويعد انفراد الحزب الواحد بالعمل السياسي والاداري في الدولة من اهم سمات نظام الحزب الواحد، بحيث لا يمكن ان يترك الحزب أي نشاط الا ويتدخل فيه ويفرض سيطرته عليه، وهذا ادى الى جعل الحزب القوة الموجهة للمجتمع والدولة، فضلا عن حصر العضوية في الحزب على فئات محددة من الافراد الذين تتوافر فيهم صفات وشروط خاصة لان اعضاء الحزب الواحد هم طليعة المجتمع. ويمثل هذا النظام ظاهرة حديثة نسبيا، فهو التجديد السياسي الذي جاء به القرن العشرين في كل من الاتحاد السوفيتي السابق وايطاليا الفاشية والمانيا النازية ثم ما لبث ان انتشر في كثير من دول العالم الثالث. [١٤]

ومن الملاحظ ان الدول التي اعتنقت هذا النظام الحزبي قد اختلفت في الاساس النظري الذي يستند اليه نظام الحزب الواحد، فالاتحاد السوفيتي السابق قد انطلق من مرتكزات الفلسفة الماركسية في بناء نظريته الخاصة بالحزب الواحد، فالأحزاب السياسية ما هي الا تعبير سياسي عن مصالح الطبقات الاجتماعية المختلفة، ولما كانت النظرية الماركسية ترمي الى القضاء على جميع الطبقات والابقاء على الطبقة العاملة فانه لم يعد هنالك مبرر لتعدد الاحزاب، بل ان المجتمع السوفيتي لا يمكن ان يعيش الا في ظل نظام الحزب الواحد.

وقد جسد الدستور السوفيتي الصادر عام ١٩٧٧ هذا المفهوم، حيث نص على ان (يتحد المواطنون الأكثر نشاطاً ووعياً في الطبقة العاملة في الحزب الشيوعي السوفيتي الذي يعد طليعة العمال في كفاحهم من اجل تثبيت النظام الاشتراكي وتطويره، والذي يمثل نواة التوجيه لكل تنظيمات العمال الاجتماعية والحكومية). [١٥]

اما بالنسبة لإيطاليا والمانيا التي شهدت كل منهما تطبيق نظام الحزب الواحد تمثل في سيطرة الحزب الفاشي في ايطاليا والحزب النازي في المانيا خلال فترة ما بين الحربين العالميتين انطلاقا من مبادئ النظرية الفاشية والنظرية النازية اللتين اسستا وحدة الأمة على وحدة الحزب، لأن ضياع وحدة الأمة ومصالحها امر مؤكد في ظل نظام تتعدد فيه الاحزاب بسبب تغليب المصالح الخاصة بتلك الاحزاب على الصالح العام، مما يؤدي الى عجز الحكومة عن تنفيذ برامجها لأنها وبلا شك سوف تتعارض مع برنامج وأهداف حزب من الأحزاب المتعددة. وفيما يتعلق بدول العالم الثالث فقد تنوعت التبريرات التي حاولت ان تسوغ اعتناق نظام الحزب الواحد، حيث انطلقت هذه المسوغات من واقع تلك الدول وما شهدته ابان خضوعها للهيمنة الاستعمارية، او بعد تحررها واستقلالها وما واجهته من صعوبات في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. [١٦]

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد السابع والعشرون– تشرين الثاني ٢٠٢٣–ربيع الاخر ١٤٤٥
ISSN-2536-0027

ان حركات التحرر والكفاح ضد الاستعمار تتطلب توحيد جميع القوى السياسية في تنظيم واحد بدلا من التشتت والانقسام بين احزاب متعددة متصارعة. فضلا عن ان مشكلات التنمية الشاملة تحتاج الى التنظيم ذاته لقدرته على تهيئة الكوادر اللازمة لتسيير اجهزة الدولة، وذلك يرجع الى الاعتقاد بأن اعضاء الحزب الواحد الذين واجهوا الاستعمار قادرون على ادارة كافة مرافق الدولة السياسية والادارية. وتبرز هيمنة الحزب الواحد في الميدان السياسي والاداري من خلال سيطرته على العملية الانتخابية والصحافة وحريات الأفراد ، حيث ينفرد الحزب في اختيار المرشحين وانتخابهم فلا يترك امام الناخبين فرص اختيار حرة كما يستقل الحزب باختيار اعضاء الحكومة وكبار المسؤولين في الجهاز التنفيذي للدولة .ويحكم الحزب الواحد قبضته على الصحافة من خلال عملية الرقابة السابقة على المواد التي تنشرها، ويجعل من الصحافة وسيلة دعاية وتحبيذ لأفكار الحزب وسياساته .وكذلك الحال مع سائر الحقوق والحريات التي لا يمكن ان تمارس الا في الحدود التي يقرها الحزب ، وبذلك تتحول الحريات العامة الى مجرد هبة من قيادات الحزب الواحد . [١٧]

وتأسيسا على ما تقدم يمكننا ان نطرح التساؤل الآتي هل يتلاءم نظام الحزب الواحد مع المبادئ الديمقراطية؟ للإجابة عن هذا التساؤل يمكننا ان نميز بين رأيين: الاول نادى به معظم الفقهاء الغربيين، حيث ساد الاعتقاد لديهم بان نظام الحزب الواحد يتنافى مع الديمقراطية التي لا يمكن الحديث عنها الا في ظل نظام يقر بفكرة التعدد الحزبي والمعارضة. وإذا كانت الدكتاتوريات القديمة تظهر بمظهر الطغيان الفردي فان من اهم ما تسعى اليه الدكتاتوريات الحديثة ان يكون وجودها مستندا الى مجموعة متحدة من الافراد تحت لواء حزب قوي لا يقبل المشاركة والمنافسة في الحكم. فيما ذهب أنصار الرأي الثاني الى عدم وجود تناقض بين الديمقراطية وبين نظام الحزب الواحد طالما كان الحزب الواحد جماهيرياً، وقد ساد هذا الرأي في بعض الأوساط السياسية لدول العالم الثالث منطلقا من ان الحزب الجماهيري يتيح المشاركة السياسية اليومية للجماهير في حين تنحصر هذه المشاركة في ظل نظام يأخذ بالتعددية الحزبية في العملية الانتخابية دون سواها. [١٨]

ونحن نرى انه على الرغم من اختلاف مفهوم الديمقراطية من دولة الى اخرى ومن وقت لآخر الا انه يوجد هنالك حد أدنى ومظاهر يتعين توافرها للقول بوجود الديمقراطية من عدمه كالتداول السلمي للسلطة، وصيانة حقوق وحريات الافراد. [١٩]

والملاحظ ان معظم انظمة الحزب الواحد التي شهدتها الدول –في الماضي والحاضر- قد ظهرت بمظهر تسلطي صادرت فيه حقوق وحريات الأفراد، وحتى بالنسبة لدول العالم الثالث فان الوصول الى نظام الحزب الواحد لم يخل من اتباع اجراءات تعسفية وقسرية لتصفية باقي الاحزاب الموجودة في الحياة السياسية للبقاء في الحكم اطول فترة ممكنة، وهذا يدحض الكثير من آراء المدافعين عن نظام الحزب الواحد في هذه الدول. [٢٠]

وعلى هذا الأساس يمكننا ان نلاحظ التناقض بين ما يرتكز إليه نظام الحزب الواحد وبين ما تتضمنه المبادئ الديمقراطية، مما حمل الكثير من الدول الى هجره والاقرار بنظام التعددية الحزبية على المستويين الدستوري والقانوني، فقد الغت دول أوروبا الشرقية جميع النصوص الدستورية التي تكرس نظام الحزب الواحد فيها بعد انهيار الاتحاد السوفيتي بدعوى انها تتعارض مع نظام التعددية الحزبية الذي تبنته هذه الدول. وكذلك الحال في معظم دول العالم الثالث كبنغلادش وتشاد والنيبال في عام ١٩٩٠، وبورما في عام ١٩٩١. [٢١]

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد السابع والعشرون– تشرين الثاني ٢٠٢٣–ربيع الاخر ١٤٤٥
ISSN-2536-0027

ثانياً: المطلب الثاني: تأثير نظام الحزب الواحد على الحقوق الانسانية:

في البداية سنتناول أهم المواثيق والاعلانات الدولية المنظمة لمفاهيم الحقوق الإنسانية،[٢٢] وذلك كالتالي:

١- مراحل تطور حقوق الإنسان في العصر الحديث:

أ- وثيقة العهد الأعظم (MAGNACARTA):

وهي أهم وثيقة ظهرت في إنجلترا سنة ١٢١٥، حيث وقع الملك جون على هذا العهد خضوعاً لثورة الشعب الذي ثار على الظلم والطغيان، وقد نص العهد على الحقوق الأساسية وحمايتها.

ب- وثيقة استقلال الولايات المتحدة الأمريكية:

صدرت في ٤ يوليو ١٧٧٦ بعد انفصال الولايات الأمريكية الثلاثة عشر عن بريطانيا، حيث تضمنت عدداً من البنود المتعلقة بحقوق الانسان، منها (التأكيد على الحرية والمساواة بوصفهما حقين طبيعيين).

ج- إعلان حقوق الإنسان والمواطن الفرنسي:

صدر في ٢٦ أغسطس ١٧٨٩ من قبل نواب الشعب بعد الثورة الفرنسية، وأهم ما تضمنه هو تقرير المساواة وصيانة حرية الفرد وسلامته وحرمة الملكية الخاصة وحق الشعب في مقاومة الظلم والاستبداد.

د- مواثيق عصبة الأمم عام ١٩١٩، كأول منظمة دولية أكدت على حقوق الانسان.

هـ- ميثاق الأمم المتحدة:

ظهر في شكله الحالي في عام ١٩٤٥ ليقدم تأكيد الأمم وشعوب العالم على الحقوق الأساسية للإنسان وحرمته وكرامته الشخصية، وهي أول وثيقة اعترفت بحقوق الانسان وحرياته الأساسية كأحد مبادئ القانون الدولي.

و- الإعلان العالمي لحقوق الإنسان:

اعتمد ونشر بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٠ ديسمبر ١٩٤٨، وتأتي أهميته من أنه أصبح في متناول الجميع ومصدراً لصياغة الكثير من مواد الحقوق والحريات العامة في الدساتير المحلية.

ز- العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية:

صدر في ١٦ ديسمبر ١٩٦٦، وأصبح نافذ المفعول اعتباراً من ٢٢ مارس ١٩٧٦.

ح- العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية:

صدر في ١٦ ديسمبر ١٩٦٦، وأصبح نافذ المفعول في ٣ يناير ١٩٧٦.

٢- هناك العديد من التقسيمات والتصنيفات للحقوق الإنسانية، [٢٣] لكن أغلبها يتمحور حول الاتي:

أ- الحقوق السياسية:

وتسمى بالحقوق الدستورية لأن الدستور يقرها للفرد باعتباره عضواً رسمياً في الجماعة السياسية لدولة معينة، بهدف تمكينه من المساهمة في حكم بلاده وإدارة شئونها والمشاركة في الحياة السياسية للجماعة.

ب- الحقوق المدنية:

وهي الحقوق المقررة لحماية الشخص في كيانه وحريته لتمكينه من مزاولة نشاطه المدني في الجماعة

٣- نظام الحزب الواحد والديمقراطية:

ثار التساؤل منذ نشأة نظام الحزب الواحد والأخذ به منذ أوائل القرن العشرين عن مدى علاقته بالديمقراطية، حيث أنه من المعروف أن ذلك النظام الحزبي سواء كان مرنا أو جامداً يقوم على أساس احتكار السلطة، والسيطرة على كافة أنشطة الدولة السياسية والإدارية، كما

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد السابع والعشرون– تشرين الثاني ٢٠٢٣–ربيع الاخر ١٤٤٥
ISSN-2536-0027

يقوم على اعتناق نظام مركزي صارم داخل الحزب يسمح له بالسيطرة على البلاد، وبالتالي تصبح الحكومة أداة في يده، فضلا عن عدم السماح بتداول السلطة، وهناك للإجابة على هذه التساؤلات ثلاثة آراء فقهية، [٢٤] سوف نقوم بإلقاء الضوء عليها كالتالي:

أ- نظام الحزب الواحد لا يتنافى مع الديمقراطية:

يرى أصحاب هذا الرأي أن نظام الحزب الواحد يتفق مع الديمقراطية، وذلك بما يقيمه من اتصال مباشر بين الحكام والمحكومين عن طريق قواعده المنتشرة في طول البلاد وعرضها وبما يملكه من أجهزة اتصال قوية بينه وبين الجماهير، وقيامه على أساس المناقشة الشعبية والنقد الذي من الممكن أن يوجه من أعضاء الحزب إلى زعمائه ورؤسائه، وما يقوم به الأعضاء من المشاركة في وضع السياسة العامة للدولة ومتابعة تنفيذها عن طريق لجان الحزب المختلفة.

كما أن تشكيله يكون بواسطة الانتخاب من أعضاء الحزب، حيث يتم اختيار كافة تشكيلاته عن طريق الانتخاب من القاع للقمة، فالهيكل الهرمي المنتخب للحزب يتيح للرؤساء معرفة انفعالات القاعدة على مختلف مستوياتها، كما يتيح محاسبة العضو الذي يقصر في أداء واجبه بعدم اختياره مرة أخرى. [٢٥]

فطالما توافرت في نظام الحزب الواحد مظاهر العلانية، واختيار تشكيلاته المختلفة بالانتخاب، وأعطى لأعضاء الحزب الحق في عزل رؤسائه ومحاسبتهم، فإنه لا يوجد تناقض بين الحزب الواحد والديمقراطية، بعض الدول التي أخذت بذلك النوع من النظم الحزبية قد أخذت في ذات الوقت ببعض المظاهر الديمقراطية المأخوذ بها في الأنظمة النيابية كنظام الانتخاب، ومبدأ الفصل بين السلطات والمسئولية الوزارية كما أن القرارات التي تتخذ داخل الحزب تكون بطريقة الأغلبية المأخوذة عن الديمقراطية التقليدية الأمر الذي

يعطى المعارضة الداخلية وزنا كبيراً وهاماً. [٢٦]

وذلك على عكس الحال في نظام تعدد الأحزاب حيث إنه – من وجهة نظر أصحاب ذلك الرأي – يؤدى إلى منازعات ويفتت الوحدة الوطنية، فإقامة الديمقراطية عن طريق الحزب الواحد يمكن أن يكون أقوى وأكثر ثباتا من أن يكون هناك حزبان أو أكثر، كل حزب يمثل جزءاً من المجتمع، فالحزب الواحد هو الصفوة والرابط في آن واحد، وهدفه خلق نخبة جديدة، وإيجاد طبقة حاكمة جديدة تستطيع حكم نفسها، وهو الأمر الذي يبعث على الحيوية في نظام الحكم بأكمله [٢٧]

ب- نظام الحزب الواحد يتنافى مع الديمقراطية:

يرى هذا الاتجاه أن نظام الحزب الواحد يتنافى مع الديمقراطية حيث الحزب السلطة وكافة أعمال الدولة السياسية والإدارية ولا يترك أي نشاط آخر في الدولة إلا وتكون له يد فيه، فيمتزج الحزب بالحكومة ويسيطر عليها ويكون أداة ضعيفة في يدها، ويقبض الحزب على السلطة ويستأثر بها ولا يترك أي فرصة للمعارضة حيث لا يسمح في ظل ذلك النظام بحق المعارضة، وحتى إذ أنشأ الحزب بجواره بعض الأحزاب الأخرى فإنها تكون صورية وتخضع له، وكأن النظام أقرب إلى الدكتاتورية منه إلى الديمقراطية [٢٨]

كما أن نظام الطاعة الذي يفرضه الحزب الواحد على أعضائه لا يعطى لهم حرية إبداء الرأي داخله، فلا يسمح الحزب لأي رأي بخلاف رأي قادته أن يسود ولا يبقى داخله إلا الأعضاء المخلصون لقادته، وهذا يعنى التزام عضو الحزب بإطاعة السلطات العليا فيه طاعة عمياء.

لذا فجميع الحقوق التي ينظمها الدستور للمواطنين من حق إبداء الرأي والمشاركة السياسية تعتبر ضربا من ضروب الخيال ولا أساس لها من الواقع حيث تساعد البنية الحزبية في نظام

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد السابع والعشرون– تشرين الثاني ٢٠٢٣–ربيع الاخر ١٤٤٥
ISSN-2536-0027

الحزب الواحد على نمو إخلاص الأعضاء للدكتاتورية المتمثلة في رئيس الحزب والقيادات الرئيسية والذين يسيطرون على مقدرات الأعضاء السياسية من حيث ترشيحهم أو عدم ترشيحهم، وتكون وظيفة الحزب الأساسية نشر تعليمات الديكتاتور بين الجماهير، وتأمين الدعاية للحكومة. [٢٩]

وبهذا فإن نظام الحزب الواحد يتنافى مع الديمقراطية ولا يمكن أن ينشأ نظام حزبي قائم على الحزب الواحد، حيث يؤدى ذلك إلى جمود النظام الديمقراطي في الدولة، فالأمر مرتبط بين ذلك النظام والدكتاتورية. [٣٠]

ج- الحكم على نظام الحزب الواحد بالنظر إلى وضعه وطبيعته:

يذهب هذا الرأي إلى أن نظام الحزب الواحد لا يمكن أن ينظر إليه من زاوية واحدة بل من ثلاث زوايا :من حيث طبيعة الحزب، وديمقراطية النظام مقارنة بالنظام السابق عليه، ووضع الحزب إذا كان نهائيا من عدمه.

فهناك أحزاب يتولى رؤساؤها وقادتها مناصبهم بالانتخاب في جميع المراحل وقرارات الحزب ومبادئه لا تعلن للناس إلا بعد مناقشتها وفحصها في مؤتمرات دورية .وهناك أحزاب أخرى يسيطر عليها قادتها دون انتخاب أو تغيير حيث يتولون وضع مبادئ الحزب ويصدرون قراراته دون مناقشة.

ويطلق على النوع الأول الأحزاب الديمقراطية وعلى النوع الثاني الأحزاب الاستبدادية، فالحزب الواحد يكون ديمقراطيا إذا اتسم بصفات النوع الأول واستبداديا إذا اتسم بصفات النوع الثاني. [٣١]

كذلك فإن ديمقراطية نظام الحزب الواحد تقاس بالنظام السابق عليه، فإذا قام على أنقاض نظام ديمقراطي متعدد الأحزاب كما حدث في ألمانيا وإيطاليا عقب الحرب العالمية الأولى كان حزبا استبداديا، أما إذا قام الحزب على أنقاض نظام أوتوقراطي لا يأخذ بنظام تعدد الأحزاب، يعتبر الحزب هنا ثورة حقيقية وأكثر ديمقراطية من سابقة.

كما يمكن التمييز في هذا الصدد بين نظام الحزب الواحد الذي يقوم بصفة مؤقتة ومرحلة انتقالية تعود بعدها الأمور إلى طبيعتها التعددية، ونظام الحزب الواحد الذي يقوم على الاستمرار والبقاء بصفة نهائية، فالطبيعة المنافية للديمقراطية في النوع الثاني لا يرقى إليها شك. [٣٢]

وقريب من ذلك يذهب رأي إلى وجوب التفرقة بين نظام الحزب الواحد القائم في الدولة الشيوعية على أساس أيديولوجي، وتلك الدول التي أخذت به كضرورة عملية لتحقيق وحدتها، لا كعقيدة ثابتة لا تحيد عنها كالعقيدة الشيوعية عند الشيوعيين، فهي بذلك تحذو حذو الدول الأوربية عندما عبأت كل جهودها لكسب الحروب العالمية الثانية، ففي وقت الأزمات الكبرى تعطل الدول نظام الأحزاب وتؤلف حكومات قوية يقف وراءها الشعب صفا واحداً.

فالأحزاب في تلك الدول تتميز عن الأحزاب في الدول الشيوعية بأنها تسمح بالمعارضة داخل الحزب نفسه، وتعطى وزنا كبيراً لها، وأن الحزب لا يتردد في إحداث تغيير في سياساته لتتجاوب مع ملاحظات المعارضة. [٣٣]

المبحث الثالث

نظام الحزب الواحد في الصين

تأخذ الصين بنظام الحزب القائد أو المسيطر، فبجوار الحزب الشيوعي الصيني والذي سيطر على البلاد عقب قيام ثورة أكتوبر ١٩٤٩ واستمر في الحكم إلى الآن، وتوجد بعض الأحزاب الأخرى الثانوية الحجم

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد السابع والعشرون– تشرين الثاني ٢٠٢٣–ربيع الاخر ١٤٤٥
ISSN-2536-0027

والعضوية والتأثير، وسوف نتولى بيان أحكام الحزب الشيوعي الصيني ونظمه، والأحزاب الأخرى الموجودة في الصين، وذلك كالتالي:

أولاً: الحزب الشيوعي الصيني:

أنشئ الحزب الشيوعي الصيني عام ١٩٢١ تحت تأثير الثورة الروسية والتي نجحت عام ١٩١٧ وذلك في مؤتمر شنغهاي بحضور ١٢٥ ممثلا عن كافة الأقاليم الصينية، وأقر المؤتمر السابع للحزب والذي عقد في ١١ يونيو عام ١٩٤٥ البرنامج العام له حيث حدد الخطوط العريضة لسياسته وبرنامجه وأهدافه، فقرر أن هدف الحزب الشيوعي في الصين هو إقامة الديمقراطية الجديدة كخطوة أولى في سبيل تحقيق الهدف الأسمى وهو الشيوعية، وتتألف الديمقراطية الجديدة من العمال والفلاحين والمثقفين والبرجوازية الصغيرة فهذه الطبقات هي العمود الفقري للدولة ولها أن تمارس الدكتاتورية ضد العناصر التي تمثل الإقطاع والاستعمار. [٣٤]

وفى أكتوبر ١٩٤٩ أعلن ماوتسى تونج قيام جمهورية الصين الشعبية ونصب نفسه رئيسا للجمهورية وذلك بعد كفاح طويل وحروب أهلية، وأصدر عدة كتيبات ومنشورات تبين حالة الحزب وأسلوب عمله والقوى التي يمكن أن تقوم بالثورة، والتي يمكن أن تكون حليفة للحزب الشيوعي في كفاحه من أجل القضاء على القوى الاستعمارية والرجعية، وحاول ماو عمل نموذج اشتراكي صيني متميز فدافع عن التطور المعاصر للزراعة وتكوين عدد كبير من المؤسسات الصناعية صغيرة الحجم والمتوسطة، وذلك بالاشتراك مع بعض الشركات كبيرة الحجم وهاجم البيروقراطية واقترح سياسة ترك زهرة تتفتح ومائة مدرسة للفكر، وأكد دستور الحزب الصادر عام ١٩٥٦ ما ورد في دستور ١٩٤٥ من أن الهدف الرئيسي له في الصين هو إقامة الشيوعية وذلك عن طريق مبدأين هما : دكتاتورية الشعب الديمقراطية ، والمركزية الديمقراطية [٣٥]

ودكتاتورية الشعب الديمقراطية تعنى قيام الطبقة العاملة والفلاحين والبورجوازية الوطنية بالقضاء على الرجعيين وأعداء الشعب والطبقات والأحزاب السياسية الأخرى المخالفة في العقيدة، وذلك على أن تمارس هذه الطبقات الديمقراطية فيما بينها والتي لا يمكن إعطاؤها لأعداء الشعب – كحق الانتخاب مثلا – فهي ديمقراطية لأنها تخدم مصالح الشعب ودكتاتورية في علاقتها بالرجعية وأنصار الثورة المضادة وأعداء الشعب حيث لا تتردد في اتخاذ إجراءات عنيفة مثل اعتقالهم وحرمانهم من التصويت.

أما المركزية الديمقراطية تعنى تنظيم العلاقات داخل الحزب على أسس ديمقراطية، أي انتخاب جميع أجهزة الحزب من القاع للقمة، وأن تنفذ جميع قرارات اللجنة المركزية بكل حزم ودقة بلا قيود أو شروط حيث تخضع الأقلية للأغلبية كما يجوز لمنظمات الحزب الدنيا وأعضاء اللجان عقد اجتماعات تناقش فيها الموضوعات المختلفة بحرية تامة وبأسلوب عملي وتقدم تقارير بصورة دورية إلى الهيئات العليا في الحزب. [٣٦]

وفى سنة ١٩٥٨ تبنى الحزب سياسة " القفزة الكبرى للأمام " والتي على أساسها تم تحويل التعاونيات إلى تجمعات تجمع بين الزراعة والصناعات الصغيرة. [٣٧]

وفى سنة ١٩٦٣ وضع ما شعار " لا تنسوا كفاح الطبقة " وذلك نتيجة لمحاولات جرت لإعادة الرأسمالية إلى البلاد من بعض أفراد الحزب، وفى عام ١٩٦٦ انطلقت الثورة الثقافية وقامت اللجنة المركزية للحزب بحملة ضد من أسمتهم ممثلي البورجوازية الذين تسللوا إلى الحزب والحكومة والجيش وأوجه الحياة الثقافية الأخرى، وقامت المظاهرات ضد الجناح اليميني في الحزب في جامعة بكين وأعقبها تشكيل وحدات الحرس الأحمر للطلبة وتلاميذ المدارس وسيطر الجيش على العديد من الوزارات، وشكلت لجان

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد السابع والعشرون– تشرين الثاني ٢٠٢٣–ربيع الاخر ١٤٤٥
ISSN-2536-0027

ثورية حلت محل لجان الحزب، وبعد وفاة ماوتسى تونج ظهر صراع بين العناصر المتحررة والعناصر المعتدلة داخله وسيطر عليه ما عرف بعصابة الأربعة من بينهم أرملة ماوتسى تونج، وفى سنة ١٩٧٧ قام الحزب بحملة ضخمة ضد عصابة الأربعة وتم القبض عليهم بتهمة التخطيط للسيطرة على الحكم. [٣٨]
ومنذ ذلك التاريخ تبنى الحزب سياسات معتدلة وتم التفكير في إقامة علاقات سياسية واقتصادية قوية مع دول العالم الرأسمالي وظهر اهتمامه بتحقيق النمو الاقتصادي للبلاد أكثر من الاهتمام بالاعتبارات الإيديولوجية.
أما عن أهم مبادئ الحزب الشيوعي الصيني، فقدوضع الدستور الذي تبناه الحزب عام ١٩٧٧ المبادئ التي تحكم سياساته حيث قرر أن الحزب يجب أن يقود الشعب بجميع ثقافاته من أجل جعل الصين دولة شيوعية قوية زراعية وصناعية وإقامة دفاع وطني حديث، والاعتماد على التكنولوجيا الحديثة .وعلى أعضاء الحزب أن يقوموا بدورهم في تدعيم الحركات الثورية الكبرى لكفاح الطبقة، الكفاح من أجل الإنتاج والتجربة العلمية، وفى ذات الوقت يقدم الحزب نفسه كحركة فكرية استراتيجية رائدة من أجل تحقيق الشيوعية على النموذج الصيني. [٣٩]
وعلى المستوى الخارجي يقسم الحزب العالم إلى ثلاث مجموعات (دول عظمى، دولة متقدمة، ودول العالم الثالث)، ويحاول إقامة علاقات متوازنة مع جميع دول العالم، وقد شهد الحزب الشيوعي الصيني تغيراً في الأيديولوجية وذلك عقب انعقاد المؤتمر الحادي عشر له عام ١٩٧٨ مع وصول الزعيم الصيني دينج شياوتنج حيث قرر المؤتمر تخفيف النظام الاشتراكي والأخذ ببعض قواعد آليات السوق وفى عام ١٩٩٢ وافق المؤتمر الرابع عشر على الإسراع بعملية الإصلاح الاقتصادي وكرر ذلك المؤتمر الخامس عشر الذى عقد في سبتمبر ١٩٩٧ بزعامة جيانج زيمين حيث وافق المؤتمر على بيع النسبة الغالبة من الوحدات الصناعية المملوكة للدولة مع احتفاظها بالسيطرة على عدد من الصناعات الاستراتيجية. [٤٠]
وفيما يتعلق بهيئات الحزب، يتكون الحزب الشيوعي من هيئتين أساسيتين كالتالي [٤١]:
١- مؤتمر الحزب:
أعلى سلطة في الحزب ويجتمع مرة واحدة سنويا ويتم انتخابه لمدة ٥ سنوات عن طريق التنظيمات الأدنى في الحزب ويقوم بفحص ودراسة تقارير اللجنة المركزية وتحديد الخط السياسي للحزب والنظر في تعديل الدستور، كما يقوم بانتخاب أعضاء اللجنة المركزية وإصدار التقارير والتوصيات لكافة أجهزة الدولة للعمل بموجبها.
٢ -اللجنة المركزية:
تنتخب اللجنة المركزية من قبل المؤتمر القومي للحزب وتتكون من ٢١٠ عضوا، وتنتخب بدورها مكتبا سياسيا ويتشكل من ٢٥ عضوا وعضوين احتياطيين والرئيس، ويشكلون معا اللجنة الدائمة للمكتب السياسي، وفى فبراير ١٩٨٠ تم إعادة تشكيلها لتتكون من سكرتير عام وعشرة أعضاء وتتركز القوة الحقيقية للحزب في اللجنة الدائمة حيث تجتمع على فترات متقاربة مما يتيح لها معاصرة الأحداث.
أما فيما يتعلق بعضوية الحزب، فعضوية الحزب الشيوعي الصيني مفتوحة أمام أي مواطن صيني يقبل برنامجه ودستوره ويؤدى رسم اشتراكه، ومن الملاحظ أن أغلب أعضاء الحزب ينتمون إلى الفلاحين والمثقفين ومن صغار البورجوازية، ولا يشكل العمال منه إلا نسبة صغيرة، ويقوم الحزب بإصدار عدة صحف ودوريات للتعريف بأهدافه وإنجازاته. [٤٢]

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد السابع والعشرون– تشرين الثاني ٢٠٢٣–ربيع الاخر ١٤٤٥
ISSN-2536-0027

وبالنسبة لدور الحزب الشيوعي طبقا للدستور الصيني، فقد نصت المادة الأولى من دستور جمهورية الصين الصادر عام ١٩٧٣ على أن " جمهورية الصين الشعبية دولة اشتراكية تمارس فيها ديكتاتورية الشعب الديمقراطية التي تقودها الطبقة العاملة على أساس التحالف بين العمال والفلاحين، والنظام الاشتراكي هو النظام الأساسي لجمهورية الصين الشعبية، وأي إخلال من جانب المنظمات أو الأفراد بالنظام الاشتراكي محظور "، وطبقا لمقدمة الدستور فإن الحزب الشيوعي يقود الشعب الصيني من مختلف القوميات، وعلى هدى الماركسية اللينينية، وأفكار ماوتسى تونج، والتي تقوم في الأساس على مبدأ دكتاتورية الشعب الديمقراطية، ويعتبر الحزب الشيوعي الصيني هو المحرك الأساسي للدولة ونظامها الإداري والحياة السياسية بأكملها كما يتمتع بنفوذ كبير في القوات المسلحة، وأيضا يختلط بشكل كبير بالجهاز الإداري للدولة والأغلبية المطلقة من الموظفين في الدولة أعضاء في الحزب بحيث يمكن القول بأنه أحد أجهزتها الإدارية، فلا يمكن تعيين أي من القيادات الإدارية في الدولة سواء العليا أو الوسطى إلا بموافقة الحزب. [٤٣]

ثانياً: الأحزاب السياسية الأخرى في الصين:

بالرغم من أن الدستور الصيني لم يجعل الحزب الشيوعي هو الحزب الوحيد في البلاد– نظريا – إلا أنه من الناحية العملية يقوم بدور رئيسي في تنظيم وإدارة شئون البلاد ويتخطى الحدود التي تفصل بين عمله كحزب وعمل أجهزة الدولة الأخرى، ويتمتع بمساندة من أجهزة الدولة لا حدود لها حيث يتغلغل في كافة المصالح الحكومية والجهاز الإداري للدولة كما أن أبرز أعضائه يتولون المناصب القيادية في هيئات الدولة المختلفة. [٤٤]

وقد نصت المادة الخامسة من الدستور على أن " على كل أجهزة الدولة والقوات المسلحة، والأحزاب السياسية، والمنظمات الاجتماعية، والمؤسسات الاقتصادية وغير الاقتصادية أن تلتزم بالدستور والقانون "، ومن الناحية النظرية البحتة فإن الحزب الشيوعي يشكل مع الأحزاب الأخرى – ثمانية أحزاب - ما يعرف " الجبهة المتحدة الشعبية الديمقراطية " ومن الملاحظ أن دور هذه الأحزاب هو دور ثانوي وشكلي للغاية وتفتقر إلى الجماهيرية بالإضافة إلى قبولها للمبادئ الشيوعية وخضوعها لرقابة قوية من جانب الحزب الشيوعي. [٤٥]

وفيما يلي سوف نعرض بإيجاز لها مع مراعاة أنها تشكلت قبل الثورة الصينية وكافحت ضد الغزو الياباني للصين، واشتركت في الحروب الأهلية حيث أيدت فيها الحزب الشيوعي وجميعها ذات توجهات يسارية وأهدافها قريبة من أهداف الحزب الشيوعي [٤٦].

١ -حزب اللجنة الثورية:

تأسس سنة ١٩٤٨ بقيادة ذوبون شان من هونج كونج وعمل مع الحزب الشيوعي من أجل مقاومة الاحتلال الياباني للبلاد.

٢ -الاتحاد الديمقراطي الصيني:

تأسس عام ١٩٤٤ بقيادة شى لاينج بائتلاف مع بعض الأحزاب الصينية الأخرى، وكان يتكون أساساً من مفكرين عارضوا السياسات الصينية قبل الثورة بتدعيم من الحزب الشيوعي، وكافح ضد الاحتلال الياباني حيث اغتيل عدد من قادته وأرغم على الحل عام ١٩٤٧ إلا أنه عاد مرة أخرى بعد نجاح الثورة.

٣ -اتحاد الصين الديمقراطية الوطنية:

تأسس عام ١٩٤٥ بقيادة هوجووين، ويتكون من مجموعة من الرأسماليين الوطنيين في الصناعة والتجارة وبعض المفكرين المتصلين بدوائر الأعمال. [٤٧]

مجلة كامبريدج للبحوث العلمية: مجلة علمية محكمة
تصدر عن مركز كامبريدج للبحوث والمؤتمرات–العدد السابع والعشرون– تشرين الثاني ٢٠٢٣–ربيع الاخر ١٤٤٥
ISSN-2536-0027

٤ -الاتحاد الصيني لتنمية الديمقراطية:
تأسس عام ١٩٤٥ بقيادة ذوجنير وتشكل بواسطة مفكرين في شنغهاي من العاملين في دوائر ثقافية وتعليمية وبعض الذين جاهدوا في الحركة الوطنية.
٥ -الحزب الديمقراطي الصيني للعمال والمزارعين:
تأسس عام ١٩٤٧ بقيادة جى فانج ويتكون أساسا من مفكرين شيوعين يعملون في مجال الطب والصحة العامة، ويدافع عن تأسيس جمهورية يقودها البرجوازيون الوطنيون والمفكرون، ولكن عام ١٩٣٥ تحول الحزب بقوة ناحية الحزب الشيوعي وأخذ دوراً نشطا في الثورة التي قادها الحزب الشيوعي. [٤٨]
٦ -حركة شكونج:
تأسس هذا الحزب عام ١٩٤٧ من مجموعة من الصينين بالخارج وأعيد تشكيله مرة أخرى في هونج كونج ومعظم أعضائه من الأشخاص الوطنيين الذين عادوا من الخارج.
٧ -حزب جين سان:
تأسس الحزب عام ١٩٤٦ عقب انتهاء الحزب ضد اليابان بواسطة عمال في مجالات التعليم والثقافة.
٨ -اتحاد الحكومة الذاتية لتايوان الديمقراطية:
تأسس عام ١٩٤٧ من صينيين قادمين من تايوان ويطالب الحزب بالوحدة مع تايوان والنضال ضد العدوان الاستعماري عليها، ومحاولات فصلها عن الوطن الأم. [٥٠]

خاتمة:

إن نشاط الحياة الحزبية هو ما يعطي زخماً للعملية السياسية، وكلما كان النشاط الحزبي أكبر، كلما كانت العملية السياسية أكثر فاعلية. وللنشاط الحزبي أوجه متعددة، كلها تصب في النهاية في خانة تحديد شكل العملية السياسية، النظام الانتخابي، تداول السلطة، نظام الحكم، حقوق المواطنة، والحقوق الإنسانية.
إن دراسة الوظائف والأدوار التي تقوم بها الأحزاب في ظل نظام سياسي يأخذ بنمط الحزب الواحد تختلف إلى حد بعيد عن وظائفها وأدوارها في ظل النظم التنافسية الحزبية، ثنائية كانت أم متعددة الأحزاب، ففي النظم التعددية الحزبية التي تقوم على مبدأ تنافس القوى والأحزاب الموجودة في إطار النظام السياسي، والتي تفسح المجال للتعبير الحر عن الرؤى والاجتهادات، التي تمثل خيارات وبدائل هذه القوى السياسية بالسياسات العامة، وكيفية ممارسة السلطة، وصناعة القرار السياسي، وتنظيم وإدارة المجتمع.
في مثل هذه النظم تكون لدور ووظائف الأحزاب السياسية مظاهر عدة، كالتالي:

١- تقوم بتنظيم الاختلافات والتباينات الاجتماعية والفكرية والثقافية المتعددة في إطار سياسي، بحيث تسمح لهذه الجماعات المختلفة بالمشاركة في الحياة السياسية، وفي التعبير عن رغباتها ومعتقداتها ومصالحها بطريقة منظمة، والعمل على بلورتها في برامج وأطروحات سياسية قابلة للتنفيذ من خلال عمل وآليات السلطة، وبذلك تؤدي الأحزاب دورها كوسيلة ربط بين الجماهير والسلطة السياسية، وكأداة الجماهير للتعبير عن آرائهم وتصوراتهم حول نظام الحكم وسلوكه السياسي.
٢- تقوم بدور وسيلة الفرد بأن يكون له تأثير في شئون السياسة والحكم، وذلك بإعداده لتحمل هذه المسئولية من خلال عملية التنشئة والتثقيف والتوعية السياسية التي تقوم بها الأحزاب.
٣- تقوم الأحزاب بدور هام في العملية الانتخابية، وذلك بتعبئة الناخبين للتعبير عن إرادتهم الحرة لاختيار من يمثلهم ويحقق آمالهم وطموحاتهم، وتحديد المرشحين وإعدادهم للقيام بأعباء واجبات الحياة النيابية بأمانة، وإعداد المشاريع والبرامج التي تضم مطالب الجماهير، وإدارة الحملة الانتخابية.

ISSN-2536-0027

هذه الأدوار والوظائف التي تقوم بها الأحزاب تخلق أجواء من التعايش السياسي السلمي، والحوار المتبادل لوجهات النظر بين الأطراف والقوى المتنافسة على المشاريع والبرامج التي تصب في مصلحة الوطن والمواطن، وتسهل عملية التداول السلمي والقانوني للسلطة، التي تجنب البلاد ويلات اللجوء إلى العنف السياسي، والعصيان، والتمرد، والثورات، والاغتيالات السياسية.

كل ما تقدم هو مسيرة بناء مجتمع ديمقراطي آمن ومزدهر، ولكن الحزب في الأنظمة الأحادية التي تقوم على منع وحرمان القوى والأحزاب السياسية الأخرى من الوجود والنشاط، ليس إلا جهازاً لتكريس دكتاتورية واستبدا هذه الأنظمة التي تحتكر العمل السياسي والحكومي في كافة مرافق الدولة والسلطة، واحتكار التمثيل السياسي، وتنفرد بصناعة القرار السياسي، وتركيز كافة السلطات في يد شخص واحد، هذا النظام يقوم على عبادة القائد، واستعباد المواطن، بحيث تعيش الجماعة السياسية في ظل حصار فكري وثقافي شديدين، مما يحرم المواطن من حقوقه وحرياته الأساسية التي يتمتع بها في غيرها من الأنظمة الديمقراطية التعددية.

قائمة المراجع

١- أحمد عادل، الأحزاب السياسية والنظم الانتخابية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠٢٠.
٢- موريس ديفريجية، الأحزاب السياسية، مطبوعات الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، ٢٠٢١.
٣- نبيلة عبد الحليم، الأحزاب السياسية في العالم المعاصر، دار الفكر العربي، القاهرة، ٢٠٢٠.
٤- Michael Stevens, Two Party Political System: Analysis Study, Master Thesis, University of Copenhagen, Denmark, ٢٠٢١.
٥- Jean Gicquel et Andre Hauriou – Droit constutionnel et institutions politiques- paris -٢٠١٦
٦- Andre Haurio, Jean Gicquel et Patrice Gelard "droit constitutionnel et institutions politiques, Paris, ٢٠١٨.
٧- سليمان الطماوي، السلطات الثلاث في الدساتير المعاصرة: دراسة مقارنة، دار الشروق للطبع والنشر، القاهرة، ٢٠١٧.
٨- رمزي الشاعر، الأيديولجيات وأثرها في الأنظمة السياسية المعاصرة، دار الوحدة العربية، دمشق، ٢٠١٦.
٩- محمد عبدالعال السناري، الأحزاب السياسية والأنظمة السياسية، دراسة مقارنة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠١٥.
١٠-طارق فتح الله، دور الأحزاب السياسية في ظل النظام السياسي: دراسة مقارنة، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد ٣١١، القاهرة، أكتوبر ٢٠١٩.
١١-Harvard Stanley, Political Systems, Chicago University Press, ٢٠٢٠.
١٢- نعمان الخطيب، الأحزاب السياسية ودورها في أنظمة الحكم المعاصرة، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة مؤتة، الأردن، ٢٠١٧.
١٣- Bradley Scott, Political Systems in Africa, Journal of Political Science Studies, Vol. ١٥, No. ٩, New York, ٢٠١٩.
١٤- عاصم عجيلة، تحليل النظم السياسية، مجلة كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة الإسكندرية، ٢٠١٨.

ISSN–2536–0027

١٥-سليمان الطماوي، النظم السياسية والقانون الدستوري، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٢٠.
١٦- عبد الحميد متولي، أزمة الأنظمة الديمقراطية، منشأة المعارف، الإسكندرية، ٢٠٢١.
١٧- نبيلة عبد الحليم، مصدر سبق ذكره ص١٠.
١٨-April Almond, What A Political System Might Be? Harvard University Press, ٢٠٢٠.
١٩- محمد السناري، مصدر سبق ذكره ص٤٤.
٢٠-نعمان الخطيب، مصدر سبق ذكره ص٧٥.
٢١- محمد الميرغني، الوجيز في النظم السياسية، دار الشروق للطبع والنشر، القاهرة، ٢٠١٨.
٢٢-نعمان الخطيب، مصدر سبق ذكره ص٣٠.
٢٣-أدمون رباط، الوسيط في القانون الدستوري العام، دار العلم، بيروت، ٢٠١٥.
٢٤- عبد الحميد متولي، مصدر سبق ذكره ص ٢٢.
٢٥-Nicolas Fiore, One Party System: Analysis Study, Master Thesis, Michigan University, March ٢٠٢١.
٢٦-عبد الحميد متولي، الأنظمة السياسية والمبادئ الدستورية العامة، منشأة المعارف، الإسكندرية، ٢٠١٨.
٢٧-محمد الميرغني، مصدر سبق ذكره ص ٢.
٢٨-حورية مجاهد، نظام الحزب الواحد في أفريقيا بين النظرية والتطبيق، مكتبة الأنجلو المصرية، ٢٠١٨.
٢٩-Nicolas Fiore, Previous Reference.
٣٠- مصطفى عبد الجواد، مصدر سبق ذكره ص ٤.
٣١- طارق فتح الله، مصدر سبق ذكره ص ١٧.
٣٢- سعاد الشرقاوي، النظم السياسية، مجلة الفكر القانوني، العدد الثاني، السنة التاسعة، جامعة بغداد، مارس ٢٠١٦.
٣٣- مصطفى عبد الجواد، مصدر سبق ذكره ص ٤٨.
٣٤- محمد فتح الله، النظام السياسي في الصين، مجلة القانون والاقتصاد، العدد الرابع، السنة ٣٦، جامعة بغداد، ٢٠١٩.
٣٥- [1]إبراهيم درويش، النظام السياسي: دراسة تحليلية، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٧.
٣٦- أحمد عادل، الأحزاب السياسية والنظم السياسية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠١٩.
٣٧- محمد رفعت، تاريخ النظم السياسية، دار الشروق للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٢٠.
٣٨- جورجي رفيق، الأسس والمبادئ العامة للنظم السياسية، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٢١.
٣٩- عيد أحمد، تمويل الأحزاب السياسية، مجلة الدراسات السياسية، المجلد الخامس، العدد ٦٤، جامعة دمشق، ٢٠٢٠.
٤٠- يحيى الصباحي، النظام السياسي في الصين، دار الفكر العربي، القاهرة، ٢٠٢١.
٤١- كريم يوسف، الحريات العامة في الأنظمة السياسية المعاصرة، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، ٢٠٢٠.

ISSN–2536–0027

٤٢- Jean Gicquel et Andre Hauriou – Droit constutionnel et institutions politiques- paris -٢٠٢٠.
٤٣- صالح الكاظم، الأنظمة السياسية، مجلة السياسية والقانون، كلية الدراسات القانونية والسياسية، جامعة الجزائر، المجلد العاشر، العدد ٧٣، الجزائر، ٢٠١٩.
٤٤- هدى عبد المنعم، النظام السياسي الصيني: دراسة تحليلية، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة مؤتة، الأردن، ٢٠١٥.
٤٥- سهيل عبد الله، النظم السياسية أحادية الحزب: النظام الصيني نموذجاً، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٢٠.
٤٦-لبنى توفيق، الأحزاب السياسية في الصين: دراسة تحليلية، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد ٢٩٩، القاهرة، أكتوبر ٢٠١٩.
٤٧-لبنى توفيق، مصدر سبق ذكره ص١٩.
٤٨- مصطفى عبد المجيد، مصدر سبق ذكره ص ٣١.
٤٩-لبنى توفيق، مصدر سبق ذكره ص ٤٥.
٥٠- صالح الكاظم، مصدر سبق ذكره ص ٢٠.